Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (104) المجلد (2) حزيران 2025

العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام 2014

Transitional Justice and Community Reconciliation after 2014

ياسر محارب حماد احمد أ.م.د نوري سعدون عبدالله
جامعة الأنبار – كلية الآداب – قسم علم الاجتماع

Abstract

There is no doubt that transitional justice in society is a safety valve to ward off all attacks resulting from civil wars that may be limited by extremist groups due to achieving their goals that are not compatible with societies, as community reconciliation has produced transitional justice in societies that have been subjected to many attacks, for example the community of Anbar province.

Email:
Yas23a6002@uoanbar.edu.iq
Art.noori_1975@uoanbar.edu.iq

Published: 1- 6-2025

Keywords: العدالة، المصالحة، الحرب الأهلية، الانتهاكات، الحقوق

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

لا شك من ان العدالة الانتقالية في المجتمع هي صمام امان لدفع كافة الهجمات الناتجة عن الحروب الأهلية التي قد تحدها الجماعات المتطرفة بسبب تحقيق غاياتها التي لا تتلائم مع المجتمعات، فالمصالحة المجتمعية انتجت عدالة انتقالية في المجتمعات التي تعرضت الى العديد من الهجمات وعلى سبيل المثال مجتمع محافظة الأنبار.

المبحث الأول – عناصر الدراسة

اولا: مشكلة الدراسة

ان النزاعات المسلحة بكافة اشكالها الدولية منها والداخلية سواء كانت حروب اهلية او مع الجماعات المتطرفة ينتج عنها العديد من الانتهاكات لحقوق الانسان تستدعي الى ضرورة الاخذ بمبادئ واليات العدالة الانتقالية لتجاوز هذه الاوضاع والحد منها، لا سيما من خلال اتباع القوانين التي تلزم اصحاب الشأن بتطبيق العدالة بشكل منظم.

ثانيا: أهمية الدراسة:

ان العدالة الانتقالية ضرورة لإعادة بناء المجتمع وترميمه على أسس قوية خالية من النزاعات والانتقام بهدف تحقيق المصالحة المجتمعية والسير قدما نحو مستقبل يفضي الى تصفية شاملة ونهائية لكل نزاعات الماضي ان النجاح في اختيار مبادئ العدالة الانتقالية الملائمة من قبل الحكومات المحلية والمركزية لتحقيق المصالحة المجتمعية بعد انتهاء النزاع من شأنه ان يؤدي الى ارساء السلام على المدى البعيد ويؤدي إلى تماسك المجتمعات وضمان عدم نشوء النزاعات مرة اخرى.

ثالثاً: اهداف الدراسة:

ان الهدف من دراسة العدالة الانتقالية هو:

- معرفة قدرة العدالة الانتقالية على تحقيق المصالحة المجتمعية في مجتمعات ما بعد النزاع من خلال تطبيق الاليات القضائية وغير القضائية.
- معرفة دور منظمات المجتمع المدني والعشائر ورجال الدين في المساعدة على تحقيق المصالحة المجتمعية وبناء الثقة بين فئات المجتمع.
- معرفة التحديات والمعوقات امام تحقيق المصالحة المجتمعية في المجتمعات العربية ومعالجتها لضمان تحقيق الاستقرار والسلام المستدام واعادة بناء المجتمع على اسس صحيحة خالية من النزعة الصراعية وروح الانتقام.

المبحث الثاني – المفاهيم الاساسية للدراسة

اولا: العدالة الانتقالية:

ان مفهوم العدالة الانتقالية، مركب من كلمتين (العدالة) و (الانتقالية):

العدالة لغة: العدل، عَدْلُ: ضِدُّ الجَوْرِ، وما قامَ في النُّفوسِ أنه مُسْتَقيمٌ، كالعَدالَةِ والعُدولَةِ والمَعْدِلَةِ والمَعْدَلَةِ. عَدَلَ يَعْدِلُ، فهو عادِلٌ من عُدولٍ وعَدْلٍ، بلَفْظ الواحِدِ، وهذا اسمٌ للجَمع. رجُلٌ عَدْلٌ، وامرأةٌ عَدْلٌ وعَدْلَةٌ[1]، والعدل المثل والنظير كالعدل والعدولَ عليه في القضية فَهُوَ عَادِلٌ[2]، وَبَسَطَ الْوَالِي عَدْلَهُ وَمَعْدِلَتَهُ، وهو في الاصل مصدر سمي به فَوُضِعَ مَوْضِعَ الْعَادِلِ وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْهُ ؛ والعَدْل والعِدْلُ والعَديل: النظير والمثل، وعديلك المعادل لك[3]. وفي اسماء الله سبحانه وتعالى: الْعَدْلُ وهو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم وجاء ذكره في القران الكريم في قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى ﴾[4]

أما **العدالة الانتقالية اصطلاحاً:**

يعتبر مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم التي اثارت جدلا أكاديميا ونظريا حول تفسير ماهيتها بوصفها مفهوما وممارسة وتختلف العدالة الانتقالية عن العدالة التقليدية في أنها تهتم بالفترات الانتقالية، مثل الانتقال من حالة النزاع المسلح الداخلي إلى حالة السلام، ومن الحكم السياسي الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي، ومن التحرر من الاحتلال الأجنبي إلى استعادة أو إقامة حكم محلي، حيث أن الفترة الانتقالية غالباً ما تكون مصحوبة ببعض التدابير الإصلاحية الضرورية وتدعو إلى جبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة[5].

ثانياً: المصالحة المجتمعية

تعد المصالحة المجتمعية أحد الأسس الرئيسية التي تساهم في بناء مجتمع قوي ومتماسك. وهي عملية شاملة تهدف إلى إعادة بناء العلاقات وتعزيز السلم الاجتماعي وتغطي جوانب مختلفة مثل العدالة والتسامح والتعايش السلمي والعدالة الاجتماعية. ويعكس مفهوم المصالحة الاجتماعية الجهود المبذولة لبناء مجتمع يسوده السلام والتفاهم وتتعزز فيه الروابط بين أفراده[6].

تعني المصالحة أن تدرك أطراف النزاع في بلد ما أهمية إدارة نزاعاتهم بالطرق السلمية بدلاً من العنف. وفي هذا السياق، فإن المصالحة هي اتفاق وطني يهدف إلى التقريب بين الأطراف في حالة النزاع أو الحرب. ولا يمكن للمصالحة ان تؤتي ثمارها دون بقية اليات العدالة الانتقالية[7].

يمكن تحديد ثلاث مسارات لتحقيق المصالحة الوطنية، تعمل بالتوازي في الوقت نفسه. الأول هو المصالحة السياسية التي تقوم بها الأحزاب والتيارات السياسية بهدف تحقيق توافق وطني. الثاني هو المصالحة المجتمعية المبنية على الحوار بين جميع فئات المجتمع. أما الثالث فهي المصالحة وفق آليات

العدالة الانتقالية، من خلال تعويض الضحايا ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. إذا تم العمل على هذه المسارات في الوقت نفسه وبشكل متوازي، فإنها ستؤدي إلى تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية على جميع المستويات[8].

المبحث الثالث – نماذج من الدراسات السابقة

اولاً: دراسة عراقية

1- دراسة جواد كاظم عجيل بعنوان"العدالة الانتقالية ما بعد النزاعات المسلحة العراق ما بعد 2003"[9].

تظهر أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على كثرة التجارب الدولية بعد الحرب العالمية الثانية في مجال العدالة الانتقالية، والتي تؤكد على ضرورة عدم الإفلات من العقاب مع بيان خطورة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق كنموذج. هدفت الدراسة الى التركيز على ضرورة محاربة الافلات من العقاب وتطبيق العدالة الدولية بعد انتهاء النزاع المسلح وسيادة القانون، وتحديد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في العراق، وكذلك بيان مدى تطبيق آليات العدالة الانتقالية في العراق بعد التحول السياسي عام 2003، اعتمد الباحث على منهج التحليل المقارن للتجارب الدولية في مجال العدالة الانتقالية لكون دراسة الباحث دراسة نظرية. اما اهم ما توصل ابه الباحث من نتائج فهي:

1- وجود اهتمام دولي كبير من قبل الأمم المتحدة والمنظمات والوكالات التابعة لها بموضوع العدالة الانتقالية ما بعد النزاع المسلح، وفقا لمبادئ مؤتمر شيكاغو عبر العديد من المؤتمرات الدولية وآخرها مؤتمر القاهرة عام 2009 إضافة لإصدار العديد من الدراسات والتوصيات من قبل لجان حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة.

2- بينت الدراسة ان المجتمع الدولي وعبر آليات الأمم المتحدة يتعامل بجدية مع ضرورة إجراء الملاحقات القضائية وتقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم والانتهاكات لحقوق الإنسان للعدالة بغيت عدم الإفلات من العقاب وذلك عبر القرارات التي اصدرها مجلس الامن الدولي وتقديم المساعدة للدول الخارجة من الصراع المسلح عبر تبادل الخبرات في تجارب العدالة الانتقالية.

3- من النتائج التي توصلت اليها الدراسة فشل التجربة العراقية في مجال المصالحة والعفو وهذا الأمر قد أثر بشكل كبير على شريحة كبيرة من المجتمع العراقي من الذين انتموا الى حزب البعث المنحل مكرهين اما بسبب التخلص من الملاحقات الأمنية او لغرض تامين لقمه العيش، كونهم مرتبطين بالوظيفة وان النظام السابق قد انتهج سياسة تبعيث المجتمع ولو بالقوة.

ثانياً: دراسة عربية

1- دراسة حمزة بيطام بعنوان "دور اليات العدالة الانتقالية في تجاوز انتهاكات حقوق الانسان: الحق في معرفة الحقيقة"[10].

أهمية الدراسة:

هدفت الدراسة إلى أن على الدول التي تعرضت لمأساة إنسانية وتمكنت من التغلب عليها يجب عليها معرفة الحقيقة بشكل واضح، لأن إخفاء الحقيقة وعدم الكشف عنها يمكن أن يؤدي إلى زيادة الشكوك والتلاعب السياسي. فالكشف عن الحقيقة يساعد في تبديد الشكوك والتأويلات والتخلص من أثر الماضي. وإن تعويض الضحايا مادياً فقط أو محاولة العفو الشامل لا تكفي لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت. لذلك، يجب البحث عن الحقيقة والكشف عنها قبل اتخاذ قرار بالعفو أو المقاضاة، ويجب أن يتم ذلك وفقاً للظروف الخاصة بكل بلد وطبيعة شعبها.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي القانوني والمنهج الاستقرائي لاستقراء التجارب التي تمت في هذا الصدد والمنهج التاريخي لتتبع التطور التاريخي لمفهوم العدالة الانتقالية.

واهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

1- العدالة الانتقالية ليست نصر لطرف على طرف بل إن المرحلة تتطلب ثقافة لا غالب ولا مغلوب.

2- العدالة الانتقالية ليست بديلا عن العدالة الجنائية بل هي عدالة استثنائية لمرحلة انتقالية.

3- العدالة الانتقالية آلية لحفظ كيان الدولة ودوام ومؤسساتها وقد تبين من خلال تجارب الدول التي عرفتها انه ما ساد فيها الاستقرار والطمأنينة ولا أخذت طريقا إلى التنمية إلا بعدالة انتقالية حقيقية.

4- العدالة الانتقالية تتطلب تسخير جميع الطاقات والإمكانات وتكاتف جميع الجهود لإعادة الاستقرار والسلام للمجتمعات.

5- العدالة الانتقالية وآلياتها المختلفة تجربة عرفتها المجتمعات المسلمة في اكثر من مرحلة ويتبين هذا بشكل جلي وواضح عند فتح مكة.

6- إن العدالة الانتقالية هي طي صفحة الماضي وليس تمزيقا لها بمعنى أنها وسيلة لمعالجة آثار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال آلياتها المختلفة وليست وسيلة للإفلات من العقاب.

ثالثا: دراسة اجنبية

1- دراسة اماندا باريل بعنوان "تخطي عمليات الانتقال نحو التحول: التفاعل بين العدالة الإنتقالية وبناء الدستور"[11].

تهدف الدراسة الى معرفة التفاعلات بين العدالة الانتقالية وبناء الدستور بعد عمليات الانتقال السياسي او عقب انتهاء فترة الصراعات الداخلية ومدى امكانية الجمع بين بناء الدستور الجديد وتطبيق اليات العدالة الانتقالية وفهم العلاقة بينهما هل هي تكاملية ام تنافسية وما هي التحديات والمعوقات في تطبيقهما معا.

واستخدمت الباحثة المنهج التحليلي في تحليل السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على كيفية تفاعل العدالة الانتقالية وبناء الدساتير. اما النتائج التي توصلت اليها الباحثة فهي:

1. ينبغي زيادة التفاعل والتنسيق بين اليات العدالة الانتقالية وبناء الدستور للوصل الى اطر قانونية وتشريعية فاعلة في بناء السلام المستدام والتحول الانتقالي. وينبغي للمانحين الدوليين تسهيل المزيد من الفرص للتعاون.

2. ينبغي للجهات الفاعلة الوطنية والجهات المانحة على مستوى الدولة أن تنشئ هياكل مؤسسية لتنسيق الدعم لكل من عملية بناء الدستور والعدالة الانتقالية. ويمكن أن يشمل هذا إنشاء مكاتب محددة للإشراف على كلتا العمليتين، وضمان التكامل أثناء تشكيلهما.

3. ينبغي لهيئات وضع الدستور وهيئات العدالة الانتقالية، أن تسعى بشكل استباقي إلى اغتنام الفرص لمناقشة النتائج التي تتوصل إليها وتبادل المعلومات. ومن الممكن أن يساعد هذا التعاون في خلق سرد متماسك حول الماضي والمستقبل، مما يعزز أهداف كلتا العمليتين.

المبحث الرابع: التطور التاريخي للعدالة الانتقالية

لقد برز مفهوم العدالة الانتقالية في شكله المعاصر في ظل تنامي المخاوف العالمية بشأن معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال مراحل النزاع وما بعد النزاع وفي مرحلة التحول إلى الديمقراطية. وقد اتسع مفهوم العدالة الانتقالية ليشمل العديد من العلوم القانونية والآليات القضائية وغير القضائية – السياسية والثقافية والتنموية والاقتصادية والاجتماعية – وكذلك الدراسات الدينية، وأصبح مفهوم العدالة الانتقالية منفتحاً بشكل متزايد على البحوث الأكاديمية الواقعية كالبحث في الاسباب التي ادت الى نشوب الحرب العالمية الثانية والبحث في الاسباب الكفيلة بتحقيق الامن والسلم الدوليين وخاصة بعد التغيير السياسي السريع في أوروبا والانتقال إلى الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. أما على المستوى العربي، فقد بدأت فكرة العدالة الانتقالية في الظهور في الأدبيات العربية السياسية منذ ثلاثين عامًا ابتداء من المغرب وتونس إلى مصر ودول المشرق العربي. ويرتبط ذلك بانتشار الثقافة الديمقراطية بشكل عام والواقعية السياسية بشكل خاص، وبداية ظهور مؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها بنشاط وفعالية المجتمع المدني، وتعزيز دور المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان. لقد تبلور مفهوم العدالة الانتقالية عبر مراحل مختلفة وساهمت في تطوره ليصبح مجالاً مستقلاً بذاته، ويحقق السلام والعدالة في مجتمعات ما بعد النزاع. وبالتالي، يمكن تقسيم المراحل التاريخية للعدالة الانتقالية إلى ثلاث مراحل اساسية هي:

المرحلة الاولى:

يرى كثير من الباحثين ان المرحلة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة هي المرحلة الاولى في تشكل مفهوم العدالة الانتقالية وتجسدت اساسا في محاكمات نورنبيرغ (1945) وطوكيو (1946)[12]. حيث عمدت الدول المنتصرة في الحرب إلى تطبيق وتوسيع آليات القانون الجنائي في حينها، لتُتمكن من محاكمة قيادات عسكرية وسياسية بعينها في النظامين النازي والياباني والتي تعتبر انجازا مهما في الاعتراف بالجرائم ضد الإنسانية في شكل جديد يؤسس لعدالة انتقالية وليس انتقامية[13].

المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة في اواسط السبعينات وامتدت حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي خلال فترة الحرب الباردة وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتغييرات السياسية في دول أوروبا الشرقية والتي ترافقت مع التحولات في ألمانيا وعدد من دول أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا وارتبطت هذه المرحلة بتسارع مرحلة الديمقراطية التي عاشتها العديد من الدول أثناء الحرب الباردة حيث برز مفهوم العدالة الانتقالية بنمط جديد، وذلك من خلال مؤسسات الدولة وتجاوز فكرة المحاكمات[14].

المرحلة الثالثة

بدأت هذه المرحلة في بداية التسعينيات من القرن العشرين وبعد تأسيس المحكمة الجنائية الدولية الخاصة في يوغسلافيا السابقة عام 1993 والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في عام 1994 بداية جيل جديد من العدالة الانتقالية [15]. وقد كانت لهذه التغييرات الأثر الكبير في إبرام العديد من اتفاقيات السلام مثل اتفاقية ماركوس الخاصة بساحل العاج وكذلك اتفاقية اوراشا الخاصة ببوروندي، وتم اقرار النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية عام 1998 من قبل الأمم المتحدة، واقرار ميثاق روما عام 2004 باعتماد المحكمة الجنائية الدولية كآلية دائمة لمحاكمة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، أنجزت المحكمة محاكمات في قضايا ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعدالة الدولية، وسلطت الضوء على جرائم مثل تجنيد الأطفال، وتدمير التراث الثقافي، والعنف الجنسي، والاعتداءات على المدنيين الأبرياء. ومن خلال أحكامها، ارست المحكمة اجتهادات قضائية موثوقة. وقد نظرت المحكمة حتى الآن في 31 قضية، حيث حكم القضاة بإدانة 10 أشخاص وبراءة أربعة آخرين[16].

ويرى البعض الاخر ان بداية هذه المرحلة هو الجمع بين الآليات الدولية والمحلية لتحقيق العدالة الانتقالية او عرف عند بعض الباحثين (بالعدالة الانتقالية الهجينة)[17].

المبحث الخامس: التجارب العربية والعالمية في مجال العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية

أولاً: اهم التجارب العربية والعالمية

تظل دراسة التجارب العالمية في مجال العدالة الانتقالية مسألة مهمة وضرورية لاستخلاص الدروس والعبر، والهدف من دراستها ليس تطبيق هذه التجارب أو استنساخها، بل الاستفادة منها وتجنب الأخطاء التي وقعت فيها. وكما أكد عدد من الفقهاء والباحثين أنه لا يوجد نموذج واحد للعدالة الانتقالية ينطبق على جميع المجتمعات، مشددين على أن السياق الوطني والاجتماعي لكل دولة يعد عنصراً أساسياً في تشكيل مسار ونموذج العدالة الانتقالية.

- التجارب العربية

تجربة تونس:

تُعتبر تجربة تونس في مجال العدالة الانتقالية واحدة من التجارب الناجحة في العالم العربي، وذلك بعد نجاح ثورة 14 يناير 2011 وسقوط نظام بن علي. عقب ذلك، قام التونسيون بانتخاب المجلس الوطني الذي وضع قوانين هامة، من بينها قانون العدالة الانتقالية الذي صدر في ديسمبر 2013. وقد أرسى هذا القانون إطارًا شاملًا لمعالجة الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت منذ عام 1955 وحتى إقرار القانون[18].

يتضمن قانون العدالة الانتقالية عدة آليات مهمة، تشمل الكشف عن الحقيقة، جبر الضرر، ومحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. كما تم إنشاء هيئة مختصة تُعرف بهيئة الحقيقة والكرامة، التي تحملت مسؤوليات كبيرة في هذا السياق. لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا بارزًا في إنجاح مسار العدالة الانتقالية من خلال تنظيم الندوات والحوار، وتوعية المواطنين، والسعي لإشراك جميع فئات المجتمع في كيفية تطبيق آليات العدالة الانتقالية، وفي المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والاجتماعية [19].

تميزت التجربة التونسية بتطبيق نظام شامل للعدالة الانتقالية، يركز على كشف الحقيقة، تحديد المسؤولية، جبر الضرر للضحايا، وإصلاح المؤسسات. ومع ذلك، واجهت هيئة الحقيقة والكرامة العديد من التحديات والصعوبات، تمثلت بالإرث الثقيل من انتهاكات حقوق الإنسان، ومحاولة تحقيق التوازن بين المصالحة الوطنية ومحاسبة الجناة، بالإضافة الى صداماتها مع مؤسسات الدولة الأخرى. وغياب الارادة السياسية الحقيقية لإنجاز العدالة الانتقالية بصفة شفافة اضافة الى عدم حرص السلطة على المحافظة على الارشيف الذي وثق الانتهاكات وحدد المسؤولين عنها، وهو ما انعكس سلبا على كشف الحقيقة[20].

- التجارب الاجنبية

تجربة جنوب افريقيا:

شكل فوز الحزب الوطني في انتخابات 1948 وانفراده بالسلطة دعماً قوياً لتعميق نظام الأبارتايد، حيث قام بتشريع عدة قوانين لتعزيز هذا الفصل، منها قانون البانتو عام 1951 الذي حدد للسكان الأصليين

(السود) 13% فقط من مساحة البلاد للتنقل فيها. قامت حكومة الفصل العنصري بحملة اعتقالات واسعة كان من بينهم نيلسون مانديلا وعانى المواطنين السود من الحجز والاعتقال والتعذيب والاخفاء القسري استمرت حتى عام 1989. ورغم كل أشكال التنكيل والظلم التي مارسها النظام العنصري، لم يمنع ذلك من تشكيل جبهة واسعة من الرفض ضد وحشية النظام، إذ أسس الجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي (رمح الأمة) لمواجهة هذه العنصرية[21].

كما ساعد المناخ الإقليمي المناهض لهذا النظام وفرض عقوبات اقتصادية من قبل الامم المتحدة على النظام العنصري اضافة الى الدعم المقدم من منظمة الوحدة الأفريقية، التي تأسست عام 1963، في تعزيز موقف حزب المؤتمر الوطني الأفريقي. عاشت جنوب أفريقيا صراعاً مسلحاً دام حوالي 30 عاماً في ظل النظام العنصري بين عامي 1960 و1990، حتى دخلت مرحلة الانتقال الديمقراطي في عام 1990، وهي مرحلة فاصلة في تاريخ البلاد. بدأت هذه المرحلة بمفاوضات سياسية بدأت بين عامي 1987–1993، أسفرت عن إصدار دستور انتقالي في عام 1993 تلاها إجراء انتخابات عام 1994، التي فاز بها المؤتمر الوطني الأفريقي وانتخب نيلسون مانديلا رئيساً للبلاد[22].

في عام 1998، أصدرت لجنة الحقيقة والمصالحة تقريراً تضمن شهادات أكثر من 22,000 ضحية وشاهد، حيث تم الإدلاء بـ 2000 شهادة في جلسات استماع علنية[23]. في النهاية، اعتبر الكثيرون أن اللجنة، التي كانت الأولى من بين 19 لجنة مشابهة في أنحاء العالم، كانت عنصراً أساسياً في الانتقال إلى ديمقراطية كاملة وحرة في البلاد. بدلاً من العدالة العقابية وتقديم الجناة إلى المحاكم، اعتمدت اللجنة مفهوم العفو المشروط أو الجزئي كوسيلة لتحقيق العدالة، مما أتاح لهم فرصة الاعتراف بأخطائهم وطلب الصفح ممن ألحقوا بهم الأذى. تلقت اللجنة حوالي (7112) طلب للعفو في ذلك الوقت اصدرت اللجنة (819) عفوا عن مجرمين[24].

ثانياً: التجربة العراقية في مجال العدالة الانتقالية بعد عام 2003

تمهيد..

قامت الولايات المتحدة بغزو العراق دون تفويض من مجلس الأمن، وفشلت في إقناع العديد من الدول في المشاركة بالمشروع الامريكي في احتلال العراق فأصرت الولايات المتحدة على المضي قدماً بمفردها دون الحصول على مساعدة من أحد. وبعد احتلالها للعراق وضعت الولايات المتحدة الامريكية إجراءات مهدت للعدالة الانتقالية تمثلت في الهيئة الوطنية للاجتثاث البعث والمحكمة الجنائية العراقية المختصة بالجرائم ضد الانسانية وحل الكيانات العراقية.

حدّت التوترات الحادة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة، الناجمة عن الخلافات حول شرعية الحرب وضرورتها، من مشاركة الخبراء الأجانب في عملية العدالة الانتقالية في العراق. وفي نهاية المطاف،

كانت التدابير والقضايا التي اتخذتها الولايات المتحدة إما عكسية أو غير مثمرة[25]. تُعتبر آليات العدالة الانتقالية وسيلة فعّالة لتمهيد الطريق أمام العراق، نحو الانتقال الديمقراطي. وذلك عن طريق تحديد المسؤوليات، وكشف الحقائق، وتعويض الضحايا، وإصلاح المؤسسات الحكومية بشكل ضروري. علاوة على ذلك، يلعب المجتمع المدني دورًا حيويًا في نشر وتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان[26].

بعد تشكيل الحكومة الانتقالية العراقية عام 2004 قام العراق بتطبيق العدالة الانتقالية كخطوة نحو الانتقال من النظام الديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي. ما ميز الحالة العراقية عن تجارب العدالة الانتقالية الأخرى هو أنها قننت بعض عناصر هذه العدالة دستورياً وقانونياً، وهو ما يختلف عن التجارب الأخرى التي غالباً ما تكون مؤقتة وتنتهي بتحقيق الأهداف المرجوة منها. كما توزع تشريع واقرار اليات العدالة الانتقالية بين سلطة الائتلاف المؤقتة لقوات الاحتلال والتي فشلت في تطبيق العدالة الانتقالية لانها فضلت المحاكمات الجزائية على الحقيقة والانتقام على المصالحة[27].

الملاحقة القضائية (المحكمة الجنائية العراقية العليا):

تعتبر الملاحقة القضائية للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة من أبرز آليات العدالة الانتقالية، حيث تضمن مبدأ عدم الإفلات من العقاب. في هذا السياق، تم تأسيس المحكمة الجنائية العراقية العليا للجرائم ضد الإنسانية في ديسمبر 2003 بموجب قانون رقم (48) لسنة 2003[28]. الذي نُشر في الجريدة الرسمية. استمر هذا القانون ساري المفعول حتى اعتماد البرلمان العراقي نظامًا جديدًا للمحكمة، حيث صدر القانون رقم 10 لسنة 2005 ليحل محل القانون السابق، وقد نص هذا القانون على أن ولاية المحكمة تشمل جميع الأشخاص الطبيعيين، سواء كانوا عراقيين أو غير عراقيين، المتهمين بجرائم حرب او الابادة أو جرائم ضد الإنسانية خلال الفترة من 1968 إلى 2003[29].

واستند قانون المحكمة الجنائية العليا على المادة (134) من الدستور العراقي والتي جاء فيها تستمر المحكمة الجنائية العراقية العليا بأعمالها بوصفها هيئة قضائية مستقلة بالنظر في جرائم النظام الديكتاتوري البائد ورموزه، مع إمكانية إلغائها بقانون من مجلس النواب بعد انتهاء أعمالها[30].

المبحث السادس: مؤسسات العدالة الانتقالية في محافظة الانبار ودورها في تحقيق المصالحة المجتمعية

تعتبر محافظة الأنبار من أبرز المناطق التي عانت من تداعيات الصراع الذي شهده العراق، بعد هجوم تنظيم داعش والذي ترك آثارًا عميقة على نسيج المجتمع المحلي. فبعد تحرير محافظة الأنبار من سيطرة عصابات داعش، برزت الحاجة الملحة إلى معالجة آثار النزاع وترسيخ الاستقرار من خلال جهود المصالحة المجتمعية. وفي هذا السياق، تعد مؤسسات تحقيق العدالة الانتقالية بمثابة أعمدة أساسية في تعزيز المصالحة المجتمعية وتخفيف حدة التوترات التي قد تنشأ نتيجة الصراعات السابقة.

أولا: لجنة المصالحة الوطنية

تترك الحروب والصراعات آثارًا عميقة في نفوس المواطنين، وقد يتطلب الأمر وقتًا طويلاً لشفائها وتضميد جراحها. ومن المعالجات الناجعة لهذه الاثار هي المصالحة المجتمعية اذ تعتبر الحل الامثل للمجتمعات التي شهدت صراعات مذهبية أو حروب داخلية، سواء كانت بين فئات معينة من المجتمع أو بين المجتمع ونظام الحكم. حيث تُعد المصالحة المجتمعية العنصر الابرز في أي تسوية، حيث تُبنى على أساس التسامح والعدل بين الأطراف المختلفة، بهدف طي صفحة الماضي وتحقيق التعايش السلمي بين جميع مكونات المجتمع[31].

ان مفهوم المصالحة في ابسط معانيها هي تقريب وجهات النظر المختلفة بين الاطراف المتصارعة، والسعي المشترك نحو الغاء عوائق الماضي وتصحيح ما ترتب عنها من غبن وماسي واخطاء وانتهاكات جسيمة، والنظر بتفاؤل الى المستقبل[32]، وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المصالحة، في أبسط صورها، تعني أن الأطراف المتنازعة تستطيع أن تثق ببعضها البعض، كما يثق المواطنون في أن القائمين على المؤسسات (القضائية والمدنية والأمنية) ملتزمون بتطبيق المعايير والقيم الوطنية[33]. كما ان من اهم غايات المصالحة المجتمعية هي البحث عن بدائل للانتقام، ولا شك أن اتباع هذا النهج يحمل فوائد عديدة، حيث إن إيجاد بديل للانتقام يُعتبر إنجازًا مهمًا في عملية بناء السلم المجتمعي[34].

ايضا هناك علاقة بين كشف الحقيقة والمصالحة، إذ من الضروري معرفة الحقيقة لتحقيق المصالحة. ولهذا السبب، سميت العديد من لجان كشف الحقيقة بلجان كشف الحقيقة والمصالحة، حيث تؤدي معرفة الحقيقة إلى المساعدة في تحقيق المصالحة بشكل اسرع [35].

وقد تم تشكيل لجان رئيسية وفرعية لضمان تنفيذ بنود الوثيقة في جميع اقضية ومدن محافظة الأنبار، حيث احتوت الوثيقة على (17) بندًا تناولت عددًا من الحلول لإدارة الأزمة التي أحدثتها عصابات داعش في المحافظة. ولمواكبة تطور الاحداث بعد تحسن الوضع الامني واعادة الاعمار ولضمان عودة جميع العوائل النازحة تم تحديث بعض بنود الوثيقة أكثر من مرة بما يتناسب مع إجراءات وممارسات تأهيل المجتمع في محافظة الأنبار بعد استتباب الأمن وزوال خطر التنظيم الإرهابي. وقد تضمنت الوثيقة مشروع مصالحة شامل ومدعوم من جميع الجهات والأطراف المعنية والداعمة لاستقرار المحافظة. ولا يمكننا أن نغفل دور الوسائل الحكومية الأخرى، مثل إعادة الإعمار، في تعزيز المصالحة المجتمعية في الأنبار. فهدف عملية إعادة الإعمار لا يقتصر على إعادة بناء وتأهيل البنية التحتية المادية، مثل محطات الطاقة والمياه والمستشفيات والطرق وغيرها، بل يشمل أيضًا تطوير البنى الأساسية الفوقية[36].

ثانياً: مؤسسة الشهداء

تأسست مؤسسة الشهداء في عام 2006 بموجب القانون رقم (3) لسنه 2006 استنادا الى المادة (104) من الدستور العراقي الدائم وهي مؤسسة عامة لها شخصية معنوية مستقلة ولها استقلال مالي ترتبط برئاسة الوزراء[37]، تشمل ضحايا النظام السابق الذين فقدوا أرواحهم. وقد تضمن القانون تعريفًا جديدًا للشهيد المشمول بإجراءات المؤسسة، يختلف عن التعريف المعتمد في زمن النظام السابق. اذ عرف الشهيد بانه كل مواطن عراقي فقد حياته بسبب معارضته للنظام البائد في الراي او المعتقد او الانتماء السياسي[38].

ثالثاً: المؤسسة القضائية

تعد السلطة القضائية الجهاز الثالث في الدولة، وتتحمل مسؤولية تسوية جميع النزاعات. وقد اعترفت معظم الأنظمة الدستورية الدولية بمبدأ استقلالية السلطة القضائية عن السلطات الأخرى. تساهم المحاكم الجنائية في ضمان تحقيق العدالة وحفظ كرامة الضحايا. فهي تمثل وسيلة مباشرة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات، مما يساعد على استعادة كرامة الضحايا ويردع الانتهاكات المستقبلية، وتساهم في تعزيز السلام[39]. تعمل المحاكم على مواجهة خطر المجرمين من خلال تحقيق أهداف العقوبة، المتمثلة في الردع بالإضافة الى إعادة تأهيل المجرمين. يبرز دور المحاكم الجنائية بعد انتهاء النزاعات المسلحة لضمان المساءلة والعدالة للجرائم المرتكبة في هذه الفترة ومنع الافلات من العقاب[40].

المراجع

(1) ابن منظور، لسان العرب، ط3، بيروت: دار صادر، ج9، 1965م، ص28.

(2) الفيروز ابادي، القاموس المحيط، الجزء الثاني، مطبعة الحلبي، مصر 1952، ص 373.

(3) ابي الحسن غلي بن اسماعيل بن سيدة المرسي، المحكم والمحيط الاعظم، المجلد الثاني، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية، بيروت 2000، ص 13.

(4) سورة النحل، الآية :90

(5) عبدالحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجارب الدولية، مؤلف جماعي، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة الى دولة القانون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 164.

(6) طه هارون حامد، المصالحة المجتمعية مفهومها، اهميتها، واليات تحقيقها (مقال منشور) في صحيفة الراكوبة،2024 متاح على الرابط https://2u.pw/evSAKJWq تاريخ الزيارة 2024/7/24.

(7) اكرم الحكيم، مشروع المصالحة الوطنية العراقية (مقال منشور في مؤسسة الحوار الانساني،لندن،2016) متاح على الرابط https://2u.pw/Gv1484bn تاريخ الزيارة 2024/7/28.

(8) عادل ماجد، قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية: تطبيق على الوضع في مصر، مجلة يتفكرون، العدد 2، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، المغرب، 2014/12/15، ص 26.

(9) جواد كاظم عجيل، العدالة الانتقالية ما بعد النزاعات المسلحة: العراق ما بعد 2003، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق، قسم القانون العام، الجامعة الاسلامية في لبنان، لبنان، 2016.

(10) حمزة بيطام، دور اليات العدالة الانتقالية في تجاوز انتهاكات حقوق الانسان: الحق في معرفة الحقيقة، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر،2017،متاح على الرابط التالي https://2u.pw/gCXgMH4v ، تاريخ الزيارة 2024/7/29.

(1) Amanda Cats-Baril. Moving Beyond Transitions to Transformation: Interactions between Transitional Justice and Constitution-Building. International IDEA Policy Paper No. 22. © 2019 International Institute for Democracy and Electoral Assistance.

(12) سناء عارف سرحان، العدالة الانتقالية وتأثيرها في تماسك مجتمعات ما بعد النزاع (نينوى أنموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل، 2023، ص13.

(13) محكمة نورنبيرغ: تشكلت من قبل دول الحلفاء سنة 1945 في مدينة نورنبيرغ في المانيا اصدرت المحكمة عددا من الاحكام المختلفة بحق المتهمين الالمان الذين كانوا مسؤولين عن عمليات القتل الجماعي. اما محكمة طوكيو فهي محكمة عسكرية دولية تشكلت عام 1946 بأمر من قائد قوات الحلفاء (مارك ارثر) في مدينة طوكيو اليابانية لمحاكمة قادة الجيش الياباني واصدرت احكام مختلفة، للمزيد بخصوص المحكمتين ينظر: العيدي عوداش، العدالة الجنائية الدولية بين الواقع والمأمول، الجزائر، 2018، ص173-178.

(14) علي مهدي، مصدر سابق.

(15) عامر حادي عبدالله الجبوري، العدالة الانتقالية ودور اجهزة الامم المتحدة في ارساء مناهجها، (القاهرة، المركز العربي للنشر، 2017) ص13.

(16) الامم المتحدة، المحكمة الجنائية الدولية في عامها العشرين، متاح على الرابط https://2u.pw/nJRbp89o ، تاريخ الزيارة 2024/7/28.

(17) د. مروة نظير، الاستراتيجيات الهجين، ملحق مجلة السياسات الدولية، العدد 194، القاهرة، اكتوبر 2013، ص4.

(18) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تونس، متاح على الرابط https://2u.pw/SsqdNeZU، تاريخ الزيارة 2024/7/21.

(19) كريمة الصديقي، العدالة الانتقالية والمجتمع المدني، دراسة في تجارب الدول الافريقية، مؤلف جماعي: العدالة الانتقالية في افريقيا مظاهر تفكيك الانظمة السلطوية، ط1، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات، الاستراتيجية)، برلين، 2018، ص 37.

(20) عبدالستار بن موسى، مسار العدالة الانتقالية في تونس، مؤلف جماعي، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، ط1، (المنظمة العربية لحقوق الانسان، 2014)، ص159.

(21) قوق علي، تجارب العدالة الانتقالية في دول ما بعد الصراع، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 2، الجزائر،2021، ص422 متاح على الرابط https://2u.pw/oZGKeh3W، تاريخ الزيارة 2024/8/8.

(22) احمد ادعلي، المصالحة والحقيقة في جنوب افريقيا: بحث في منجزات العدالة الانتقالية ومازقها، مجلة سياسات عربية، العدد 47، المغرب،2020، ص28.

(23) حاميد زيار، سياق وظروف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان لتجارب العدالة الانتقالية: المغرب وجنوب افريقيا أنموذجا، مؤلف جماعي: العدالة الانتقالية في في افريقيا مظاهر تفكيك الانظمة السلطوية، دراسة في تجارب لجان الحقيقة (المركز الديمقراطي العربي، المانيا، برلين، 2018)، ص103.

(24) احمد ادعلي، مصدر سابق، ص28.

(25) فارس كريم العتيبي، دور الشريعة الاسلامية في تعزيز عملية العدالة الانتقالية في عراق ما بعد داعش، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد 70، الجزء 1، بابل، 2023، ص431.

(26) عبدالحسين شعبان، الصفح والمصالحة وسياسات الذاكرة، مجلة يتفكرون، العدد 2، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، المغرب، 15 /2014/12، ص14.

(27) اريك ستوفر وميراندا سيسون وفونج وباتريك فينك، العدالة المؤجلة : المسائلة واعادة البناء الاجتماعي في العراق، متاح على الرابط https://2u.pw/WOsTF2Oq تاريخ الزيارة 2024/10/23.، ص 7.

(28) جريدة الوقائع العراقية، تفويض سلطة انشاء محكمة عراقية خاصة رقم (48) لسنة 2003، بالعدد 3980 في 2003/3/1

(29) جريدة الوقائع العراقية، قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (10) لسنة 2005، بالعدد 4006 في 2003/3/1.

(30) المادة (134) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

(31) عادل ماجد، مصدر سابق، ص 25.

(32) وناس فاطمة، المصالحة الوطنية كالية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص10.

(33) عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع: دراسة في التجارب المحلية واعادة التأهيل المجتمعي، ط1، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2019، ص173.

(34) عيسى اسماعيل عطيه، دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد 44، 2010،ص 105.

(35) افراح محمد جاسم، دور مؤسسات العدالة الانتقالية في تحقيق العدالة البديلة في العراق واثرها على حقوق الانسان ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية القانون و العلوم السياسية، جامعة ديالى ،2023، ص103.

(36) هند محمد عبدالجبار، دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الاهلي: الموصل أنموذجاً، مجلة مدارات سياسية، العدد 5، 2018، ص 151.

(37) المادة (1)، قانون مؤسسة الشهداء رقم (3) لسنة 2006، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4018، في 2006/3/6.

(38) المادة (1/5)، قانون مؤسسة الشهداء رقم (3) لسنة 2006.

(39) خلدون اياد هاشم، اليات بناء السلام ما بعد النزاع المسلح، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الموصل،2020، ص 121.

(40) علي صويح عياده الفريجي، مؤسسات العدالة الانتقالية في العراق واثرها في بناء السلم المجتمعي، مطبعة الرفاه، ط1، بغداد، 2023، ص 36.

المصادر باللغة العربية

- ابن منظور، لسان العرب، ط3، بيروت: دار صادر، ج9، 1965م.
- ابي الحسن غلي بن اسماعيل بن سيدة المرسي، المحكم والمحيط الاعظم، المجلد الثاني، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية، بيروت 2000.
- احمد ادعلي، المصالحة والحقيقة في جنوب افريقيا: بحث في منجزات العدالة الانتقالية ومازقها، مجلة سياسات عربية، العدد 47، المغرب، 2020.
- اريك ستوفر وميراندا سيسون وفونج وباتريك فينك، العدالة المؤجلة: المسائلة واعادة البناء الاجتماعي في العراق، متاح على الرابط https://2u.pw/WOsTF2Oq تاريخ الزيارة 2024/10/23.
- افراح محمد جاسم، دور مؤسسات العدالة الانتقالية في تحقيق العدالة البديلة في العراق واثرها على حقوق الانسان، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية القانون و العلوم السياسية، جامعة ديالى ،2023.

- اكرم الحكيم، مشروع المصالحة الوطنية العراقية (مقال منشور في مؤسسة الحوار الانساني،لندن،2016) متاح على الرابط https://2u.pw/Gv1484bn تاريخ الزيارة 2024/7/28.
- الامم المتحدة، المحكمة الجنائية الدولية في عامها العشرين، متاح على الرابط https://2u.pw/nJRbp89o ، تاريخ الزيارة 2024/7/28.
- برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)، المصالحة المجتمعية واعادة الدمج في العراق متاح على الرابط https://2u.pw/OH4DxM8r تاريخ الزيارة 2024/7/28.
- جريدة الوقائع العراقية، تفويض سلطة انشاء محكمة عراقية خاصة رقم (48) لسنة 2003، بالعدد 3980 في 2003/3/1.
- جريدة الوقائع العراقية، قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (10) لسنة 2005، بالعدد 4006 في 2003/3/1.
- جواد كاظم عجيل، العدالة الانتقالية ما بعد النزاعات المسلحة: العراق ما بعد 2003، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق، قسم القانون العام، الجامعة الاسلامية في لبنان، لبنان، 2016.
- حاميد زيار، سياق وظروف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان لتجارب العدالة الانتقالية: المغرب وجنوب افريقيا أنموذجا، مؤلف جماعي: العدالة الانتقالية في في افريقيا مظاهر تفكيك الانظمة السلطوية، دراسة في تجارب لجان الحقيقة (المركز الديمقراطي العربي، المانيا، برلين، 2018).
- حمزة بيطام، دور اليات العدالة الانتقالية في تجاوز انتهاكات حقوق الانسان: الحق في معرفة الحقيقة، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/gCXgMH4v ، تاريخ الزيارة 2024/7/29.
- خلدون اياد هاشم، اليات بناء السلام ما بعد النزاع المسلح، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الموصل،2020.
- سناء عارف سرحان، العدالة الانتقالية وتأثيرها في تماسك مجتمعات ما بعد النزاع (نينوى أنموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل، 2023.
- طه هارون حامد، المصالحة المجتمعية مفهومها، اهميتها، واليات تحقيقها (مقال منشور) في صحيفة الراكوبة،2024 متاح على الرابط https://2u.pw/evSAKJWq تاريخ الزيارة 2024/7/24.
- عادل ماجد، قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية: تطبيق على الوضع في مصر، مجلة يتفكرون، العدد 2، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، المغرب، 2014/12/15.
- عامر حادي عبدالله الجبوري، العدالة الانتقالية ودور اجهزة الامم المتحدة في ارساء مناهجها، (القاهرة، المركز العربي للنشر، 2017).
- عبدالحسين شعبان، الصفح والمصالحة وسياسات الذاكرة، مجلة يتفكرون، العدد 2، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، المغرب، 15 /2014/12.
- عبدالحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجارب الدولية، مؤلف جماعي، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة الى دولة القانون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
- عبدالستار بن موسى، مسار العدالة الانتقالية في تونس، مؤلف جماعي، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، ط1، (المنظمة العربية لحقوق الانسان، 2014).
- علي صويح عياده الفريجي، مؤسسات العدالة الانتقالية في العراق واثرها في بناء السلم المجتمعي، مطبعة الرفاه، ط1، بغداد، 2023.

- عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع: دراسة في التجارب المحلية وإعادة التأهيل المجتمعي، ط1، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2019.
- العيدي عوداش، العدالة الجنائية الدولية بين الواقع والمأمول، الجزائر، 2018.
- عيسى اسماعيل عطيه، دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد 44، 2010.
- فارس كريم العتيبي، دور الشريعة الاسلامية في تعزيز عملية العدالة الانتقالية في عراق ما بعد داعش، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد 70، الجزء 1، بابل، 2023.
- الفيروز ابادي، القاموس المحيط، الجزء الثاني، مطبعة الحلبي، مصر 1952.
- قانون مؤسسة الشهداء رقم (2) لسنة 2016، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4395، في 2016/1/25.
- قوق علي، تجارب العدالة الانتقالية في دول ما بعد الصراع، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 2، الجزائر،2021، متاح على الرابط https://2u.pw/oZGKeh3W، تاريخ الزيارة 2024/8/8.
- كريمة الصديقي، العدالة الانتقالية والمجتمع المدني، دراسة في تجارب الدول الافريقية، مؤلف جماعي: العدالة الانتقالية في افريقيا مظاهر تفكيك الانظمة السلطوية، ط1، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات، الاستراتيجية)، برلين، 2018.
- المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تونس، متاح على الرابط https://2u.pw/SsqdNeZU، تاريخ الزيارة 2024/7/21.
- مروة نظير، الاستراتيجيات الهجين، ملحق مجلة السياسات الدولية، العدد 194، القاهرة، اكتوبر 2013.
- المصالحة المجتمعية وإعادة الدمج في العراق، برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)، متاح على الرابط https://2u.pw/OH4DxM8r، تاريخ الزيارة 12024/20.
- هند محمد عبدالجبار، دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الاهلي: الموصل أنموذجاً، مجلة مدارات سياسية، العدد 5، 2018.
- وناس فاطمة، المصالحة الوطنية كالية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

المواد القانونية

- المادة (1)، قانون مؤسسة الشهداء رقم (3) لسنة 2006، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4018، في 2006/3/6.
- المادة (134) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.
- المادة (1/5)، قانون مؤسسة الشهداء رقم (3) لسنة 2006.

Sources

- Abdel Hussein Shaaban, Transitional Justice: Arab Approaches to International Experiences, collective author, Sectarianism, Tolerance and Transitional Justice from Sedition to the Rule of Law, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2013.
- Abdelhine Chaaban, Forgiveness, Reconciliation and the Politics of Memory, Thinkers Magazine, No. 2, Believers Without Borders, Morocco, 15/12/2014.
- Abdelsattar Ben Moussa, The Path of Transitional Justice in Tunisia, collective author, Transitional Justice in Arab Contexts, 1st Edition, (Arab Organization for Human Rights, 2014).
- Abi Al-Hassan Ghali bin Ismail bin Sayyida Al-Morsi, The Hermetic and the Great Ocean, Volume Two, First Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut 2000.
- Adel Majed, Rules of National Reconciliation in the Transitional Phases: An Application to the Situation in Egypt, Yatkeroon Magazine, Issue 2, Believers Without Borders, Morocco, 15/12/2014.

• Afrah Muhammad Jassim, The Role of Transitional Justice Institutions in Achieving Alternative Justice in Iraq and its Impact on Human Rights, Master's Thesis (unpublished) submitted to the College of Law and Political Science, Diyala University, 2023.
• Ahmed Edali, Reconciliation and Truth in South Africa: A Study of the Achievements and Predicaments of Transitional Justice, Arab Politics Magazine, Issue 47, Morocco, 2020.
• Aidi Oudache, International Criminal Justice between Reality and Hope, Algeria, 2018.
• Akram al-Hakim, Iraqi National Reconciliation Project (article published in the Foundation for Humanitarian Dialogue, London, 2016) available at the link https://2u.pw/Gv1484bn date of visit 28/7/2024.
• Al-Fayrouzabadi, The Ocean Dictionary, Part Two, Al-Halabi Press, Egypt, 1952.
• Ali Sweih Eyada Al-Furaiji, Transitional Justice Institutions in Iraq and their Impact on Building Community Peace, Al-Rafah Press, 1st Edition, Baghdad, 2023.
• Amanda Cats-Baril. Moving Beyond Transitions to Transformation: Interactions between Transitional Justice and Constitution-Building. International IDEA Policy Paper No. 22. © 2019 International Institute for Democracy and Electoral Assistance.
• Amer Hadi Abdullah Al-Jubouri, Transitional Justice and the Role of United Nations Agencies in Establishing Their Curricula, (Cairo, Arab Center for Publishing, 2017).
• Baraa al-Shammari, The Document of the Covenant of the People of Anbar for the Post-ISIS Phase, Al-Araby Al-Jadeed website, 2016, available at the https://2u.pw/oGt3K2Rg link, date of visit, 19/11/2024.
• Community Reconciliation and Reintegration in Iraq, United Nations Development Programme (UNDP), available at the https://2u.pw/OH4DxM8r link, visit date 20/12024.
• Eric Stover, Miranda Sison, Fung and Patrick Fink, Deferred Justice: Accountability and Social Reconstruction in Iraq, available at the link https://2u.pw/WOsTF2Oq visit date 23/10/2024.

• Faris Karim Al-Otaibi, The Role of Islamic Sharia in Promoting the Transitional Justice Process in Post-ISIS Iraq, Journal of the Islamic University College, Issue 70, Part 1, Babylon, 2023.
• Hamid Ziyar, The Context and Conditions of Gross Human Rights Violations of Transitional Justice Experiences : Morocco and South Africa as a Model, Collective Author: Transitional Justice in Africa: Manifestations of Dismantling Authoritarian Regimes, A Study in the Experiences of Truth Commissions (Arab Democratic Center, Germany, Berlin, 2018).
• Hamza Bitam, The Role of Transitional Justice Mechanisms in Overcoming Human Rights Violations: The Right to the Truth, Master's Thesis, Submitted to the Faculty of Law and Political Science, Department of Law, University of Batna, Algeria, 2017, available at the following link https://2u.pw/gCXgMH4v , visited on 29/7/2024.
• Hind Mohammed Abdul-Jabbar, The Role of National Reconciliation in Achieving Civil Peace: Mosul as a Model, Political Orbits Magazine, Issue 5, 2018.
• Ibn Manzur, Lisan al-Arab, 3rd Edition, Beirut: Dar Sader, vol. 9, 1965 AD.
• International Center for Transitional Justice, Tunisia, available at the https://2u.pw/SsqdNeZU link, visited on 21/7/2024.
• Iraqi Gazette, Delegation of Authority to Establish an Iraqi Special Court No. (48) of 2003, No. 3980 on 1/3/2003.
• Iraqi Gazette, Law No. 10 of 2005, No. 4006 of 1/3/2003.
• Issa Ismail Attia, The Role of National Reconciliation in Activating Iraqi Foreign Policy, Journal of International Studies, No. 44, 2010.

• Iyad Younis Muhammad Al-Skalli, Amer Hadi Abdullah Al-Jubouri, Transitional Justice (Legal Study), Al-Rafidain Journal of Law, Volume 5, Issue 18, (University of Mosul: College of Law, 2016).
• Jawad Kazem Ajeel, Transitional Justice after Armed Conflict: Iraq after 2003, Master's Thesis submitted to the Faculty of Law, Department of Public Law, Islamic University of Lebanon, Lebanon, 2016.
• Karima Al-Siddiqi, Transitional Justice and Civil Society, A Study in the Experiences of African Countries, Collective Author: Transitional Justice in Africa: Manifestations of Dismantling Authoritarian Regimes, 1st Edition, (Arab Democratic Center for Studies, Strategy), Berlin, 2018.
• Khaldoun Iyad Hashem, Post-Armed Conflict Peacebuilding Mechanisms, Master Thesis, unpublished, Faculty of Law, University of Mosul, 2020.
• Koq Ali, Experiences of Transitional Justice in Post-Conflict Countries, Al-Mi'aras Magazine, Volume 12, Issue 2, Algeria, 2021, available at the https://2u.pw/oZGKeh3W link, visited on 8/8/2024.
• Martyrs Foundation Law No. (2) of 2016, Iraqi Gazette, No. 4395, dated 25/1/2016.
• Marwa Nazir, Hybrid Strategies, Journal of International Politics Supplement, No. 194, Cairo, October 2013.
• Omar Juma Omran, Building Peace in Conflict Societies: A Study in Local Experiences and Community Rehabilitation, 1st Edition, Al-Hashemi University Book Office, 2019.
• Ounas Fatima, National Reconciliation as a Means of Political Stability in Algeria, Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Kasdi Merbah Ouargla University, Algeria, 2013.
• Sanaa Aref Sarhan, Transitional Justice and its Impact on the Cohesion of Post-Conflict Societies (Nineveh as a Model), Master's Thesis (unpublished) submitted to the Council of the College of Political Science - University of Mosul, 2023.
• Taha Haroun Hamed, Community Reconciliation: Its Concept, Importance, and Mechanisms for Achieving it (published article) in Al-Rakoba newspaper, 2024 available at the link https://2u.pw/evSAKJWq visit date 24/7/2024.
• The United Nations, the International Criminal Court in its twentieth year, is available at the link https://2u.pw/nJRbp89o , visited on 28/7/2024.
• United Nations Development Program (UNDP), Community Reconciliation and Reintegration in Iraq is available at the link https://2u.pw/OH4DxM8r visit date 28/7/2024.
Legal Articles
• Article (1), Law of the Martyrs Foundation No. (3) of 2006, Iraqi Gazette, No. 4018, on 6/3/2006.
• Article (134) of the Permanent Iraqi Constitution of 2005.
• Article (5/1), Law No. (3) of 2006 Martyrs Foundation.